# 2- مؤشرات التراجع الثقافي في العراق
## (لمحات من واقع التربية والتعليم أنموذجاً)

## Indicators of cultural decline in Iraq
## Glimpses of the reality of education as a model

بقلم أ.د. وجدان فريق عناد

مركز إحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

Prof. Dr. Wijdan Fareeq Enad

Revival of Arab Scientific Heritage Center

University of Baghdad

تاريخ الارسال: 27/ 11/ 2022 تاريخ القبول: 10/ 12/ 2022

**الملخص**

هناك مقاييس مختلفة لمعرفة مدى الرقي والتطور في المجتمعات البشرية، والتربية والتعليم من تلك المقاييس المهمة، ومن الأمور التي ربما غدت بديهية لتنشئة مجتمع يتمتع بصفات حضارية وقادر على تحمل مسؤولية بناء وطنه، فلا بد أن نهتمّ بالتربية والتعليم، ويكون ذلك عبر قيام الدولة بواجبها من خلال وضع استراتيجية متكاملة يمكن تنفيذها على أرض الواقع .

**الكلمات المفتاحية** :- مؤشرات ، التراجع الثقافي ، التعليم ، العراق

**Abstract**

There are different standards to know the extent of advance-ment and development in human societies, and education is one of those important standards. Among the things that may have become self-evident for the upbringing of a society with civilized qualities and capable of bearing the responsibility of building its homeland, it must be through education, and this is through the

state's fulfillment of its duty by Through the development of an integrated strategy that can be implemented on the ground.

Keywords: indicators, cultural decline, education, Iraq

**المقدمة :**

وردت فقرة مهمة في التقرير الأمريكي (أمة في خطر) الذي صدر عام 1983 إنه: «إذا أردت أن تنزع سلاح أمة، فلتنزع تعليمها، وهو ثروتها الطيبة والمهمة، وهو قوة الأمة بما تمتلكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الانفتاح والإبداع والتجدد، وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية والقادرة على امتلاك إنتاجها التكنولوجي»[1].

وهناك مقاييس مختلفة لمعرفة مدى الرقي والتطور في المجتمعات، والتربية والتعليم من تلك المقاييس المهمة لوصول إلى ماهية المجتمع .

ومن الأمور التي ربما غدت بديهية لتنشئة مجتمع يتمتع بصفات حضارية، قادر على أن يتحمل مسؤولية النهوض والمحافظة على وطنه، التربية والتعليم، لتنشئة جيل مؤهل قادر على تحمل المسؤولية وتنمية الإحساس بها، واتخاذ القرارات، والمشاركة والتفاعل الايجابي مع الآخرين. ويكون ذلك عبر برامج علمية ووضع استراتيجية لإعداد كوادر متمكنة من تنفيذها، وذلك كله من واجبات الدولة الأساسية.

ولما كانت للتربية والتعليم تلك الأهمية والمكانة في مستقبل البلاد، فمن خلالها يمكن للباحثين تأشير مقدار التراجع الثقافي الحالي في المجتمع، لذلك سنحاول رصد بعض المشاكل والمعوقات التي يعانيها مجال التربية والتعليم في العراق، مع تقديم رؤية لحلول مستقبلية.

وسيكون البحث مقسما إلى المحاور الآتية:

(1) سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، العدد ، سنة 2009، ص 125-124؛ ينظر:أحمد مدكور، التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001 ، ص33-32.

**أولا – لمحة تاريخية عن التعليم في العراق.**

**ثانيا– أهم مشاكل التعليم في العراق .**

**ثالثا– رؤى مستقبلية لمعالجة الوضع التعليمي العراقي.**

**لمحة تاريخية عن التعليم الجامعي في العراق**

التعليم في العراق له جذوره التاريخية المعروفة، التي تعود إلى عصر الحضارة السومرية، مرورا بالازدهار العلمي الذي كانت عليه بغداد في العصور الإسلامية. الأمر الذي قاد إلى إشارة غاية في الأهمية في تاريخ العراق الحديث، ألا وهي أن أول كلية أسست في بغداد هي كلية الحقوق في عام 1908، ومن ثم اكتملت أول جامعة عام 1957. في حين ظهرت الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وهذه ملاحظة ذات دلالة معبرة، وهي أن ظهور التعليم الجامعي سبق الدولة في تكوينها [1] .

وخلال العهد الجمهوري 2003–1958 بدأت جامعات المحافظات بالظهور، ومنها جامعة الموصل وجامعة البصرة، في الستينيات، وجامعة السليمانية في السبعينيات، ثم أعقبها ظهور جامعات الكوفة وأربيل وبابل والقادسية وصلاح الدين ثم الأنبار وديالى وكربلاء وذي قار ثم كركوك والمثنى وواسط وغيرها، حتى أصبح لكل محافظة جامعة أو نواة جامعة وجميعها حكومية [2] .

بعد عام 1970، شهد العراق بداية جديدة في التعليم الجامعي، إذ شرع قانون رقم ( 132) لسنة 1970، باستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأُنشئ مجلس للتعليم العالي يتولى رسم السياسات التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية العليا في البلد [3] .

– ومن الجامعات التي كانت تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي :

1– جامعة بغداد تأسست عام 1957.

2– جامعة البصرة تأسست عام 1964.

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، تطور التعليم العالي والحريات الأكاديمية في العراق 1908–2008، مجلة شؤون عراقية، العدد 2، 2009، ص81.

(2) المرجع نفسه، ص82– 83.

(3) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص137–136.

3- الجامعة المستنصرية تأسست عام 1964.

4- جامعة الموصل تأسست عام 1964.

5- جامعة صلاح الدين تأسست عام 1967.

6- الجامعة التكنولوجية تأسست عام 1975.

7- هيئة المعاهد الفنية تأسست عام 1976.

وتأسست جامعات أخرى في المحافظات : الأنبار، والقادسية، والكوفة، عام 1987[1] أما الجامعات الأهلية فقد بدأت عام 1963 حتى عام 1974، إذ تم وقف العمل بها لصالح التعليم الرسمي المجاني. ومن أشهر الجامعات خلال تلك الحقبة الكلية الجامعة، التي أصبحت الجامعة المستنصرية في ما بعد وجامعة الحكمة. وفي عام 1987 عاد التعليم الأهلي إلى المجتمع العراقي، ليسهم في حل مشكلة الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية، ومن أهدافها العلم والربح معاً، ومنها [2] : كلية المأمون الجامعة، كلية الرافدين الجامعة، وكلية المنصور الجامعة، وكلية بغداد للدراسات الاقتصادية، وكلية التراث الجامعة (جميعها في بغداد)، وكلية شط العرب الجامعة (جامعة شط العرب) في البصرة، وجامعة اليرموك في بعقوبة (مركز محافظة ديالى) وجامعة الحدباء في الموصل [3] .

وبعد واقعة الاحتلال عام 2003 ظهرت مجموعة من الجامعات الأهلية، وكان يغلب على كثير منها الطابع الديني، مثل كلية الشيخ محمد الكسنزان الجامعة، وجامعة الإمام الصادق . كما ظهرت بعد 2003 أول جامعة أجنبية، وهي الجامعة الأمريكية في العراق- السليمانية [4]، ومن ثم استمر الإعلان عن تأسيس كليات أهلية في عموم البلاد.

وربما يمكننا القول إن التعليم العالي في العراق قد توسع حتى أن عدد الأساتذة قد وصل في عام 2006 إلى 19011 أستاذا ومدرسا ضمن ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بينهم 42.79 % من حملة الدكتوراه، و57.14 % من حملة

(1) المرجع نفسه، ص137-136 .
(2) عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق،ص 85.
(3) المرجع نفسه 85.
(4) المرجع نفسه ص86.

الماجستير، و0.07 % من حملة الدبلوم العالي[1].

**أهم مشاكل التعليم في العراق ([2])**

هناك العديد من المشاكل التي يعانيها التعليم في العراق ومن أهمها :

1- أماكن الدراسة كالمدارس على اختلاف مراحلها والمعاهد والكليات والجامعات التي تقل كثيرا عما هو مطلوب لاستيعاب الطلبة بمراحلهم المتعددة.

2- تصميمات المرافق التعليمية وصلاحيتها كأماكن دراسية لمختلف الفئات العمرية لاسيما الأطفال، وهم في أول المشوار التعليمي.

3- ضعف توافر ما يخص متطلبات التعليم ومستلزماته كالمختبرات بأنواعها ووسائل الإيضاح والحواسيب وما شابه ذلك.

4- ضعف الحالة المادية للمتعلمين في مسيرتهم الدراسية، مع العلم أنّ العراق من البلدان الغنية، الأمر الذي قاد إلى ارتفاع معدل الأمية، وبين الإناث أكثر، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الابتدائي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي موازنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم. والموضوع متصل بضعف الرواتب للمعلمين، مما اضطر المعلمين في كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال أخرى تستنفد طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء طلبتهم الرعاية الكافية.

5- المناهج التعليمية التي يبدو فيها غياب المناهج التعليمية السليمة، في كل العلوم، فضلا عن تسييس بعض تلك المناهج التعليمية لتخدم هذا الحزب السياسي أو ذاك.

6 -الافتقار إلى الإبداع في التعليم، فالجانب النظري يغلب على التطبيقي، وهذا يكون منذ مرحلة التعليم في رياض الأطفال في العراق الذي لا يلبي متطلبات النهوض بقدرات الأطفال وتنميتها لتنشئة جيل قادر على الإبداع والابتكار، وفي الغالب ، تركز رياض

(1) المرجع نفسه.

(2) اعتمد البحث حول المشاكل التي يعانيها التعليم في العراق على دراسات بعض الباحثين منهم ينظر :- عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص81- 104؛ سعد علي زاير، المرجع السابق، ص152-120؛ ضياء عبد الله أحمد، دور الجامعة في مواجهة السلوكيات المنحرفة في المجتمع العراقي، مجلة شؤون عراقية، العدد 4، سنة 2010، ص265. ؛ عبد الإله نعمة جعفر، دراسة حول تمويل تكاليف التعليم العالي، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2000، فضلا عن الآراء التي توصلت إليها الباحثة من خلال عملها في جامعة بغداد.

الأطفال على تعليم القراءة والكتابة دون الاهتمام بالنمو المتكامل للطلبة.

7- يبدو ذلك واضحاً من خلال نتائج البحوث التي بينتها الإحصاءات، التي أشارت إلى أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار، فهناك زيادة ملموسة في العقود الثلاثة الماضية بلغ معدلها السنوي (10 %) ، إلا أنها متواضعة، مقارنة بما حققته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين، والنمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية. ولا يتجاوز ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير (2,0 %) من الناتج القومي، في حين تتراوح النسب في البلدان المتقدمة بين (2,5 %) و(5 %) ، ويأتي (89 %) من هذا الإنفاق من مصادر حكومية، وتسهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو (3 %) فقط، مما يدل على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء . كما أن ناتج الكتب في البلدان العربية ومنها العراق (1,1 %) من الإنتاج العالمي، علما أن العرب يشكلون (5 %) من سكان العالم. وعلى الرغم من وجود (284) مليون عربي يتحدثون اللغة العربية فلا تتراوح النسخة المطبوعة من أي رواية أو مجموعة قصص قصيرة (3000) نسخة [1] .

8- سياسات التعليم، ووضع المعلمين والمناهج وأساليب التعليم. فعلى سبيل المثال:- المادة العلمية : لما كانت المادة العلمية التي يجب أن يلم بها الطالب في المرحلة الجامعية لا بد أن تكون تخصصية وعميقة، بحيث يلم الطالب بأهم الجزيئات حول تخصصه، لكن الملاحظ أن كثيرا من الطلبة يعتمد فقط على المادة الموجودة ضمن الكتب المنهجية المقررة في كل مرحلة وبالتالي لا يخرج عنها. ولما كان لكل كتاب فكرة وتوجهات معينة، فبالتالي سيكون الطالب محصوراً بها. ويكمن الحل برأيي المتواضع بالعودة إلى أسلوب المفردات، وإلغاء المنهج المقرر في المراحل الدراسية، بحيث إن الطلبة سيعتمدون على كتب مختلفة، وستكون الرؤى والأفكار المطروحة للمناقشة مختلفة، بما يسهم في الاطّلاع على الأفكار المتنوعة، وعلى المصادر والمراجع، من خلال اختلاف قراءات الطلبة لتغطية المفردات.

9- استمرار هجرة العقول العراقية، وما ترتب على هذا خسارة الكفاءات القادرة على التنمية الوطنية. وتشير التقارير أنّ ثلاثة أرباع الأطباء العاملين في الدول الغنية وفدوا من دول فقيرة، فقد بينت الإحصاءات أن ( 23 % إلى 28 % ) من الكوادر الطبية

(1) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص128- 129.

التي في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وأستراليا هم من العقول المستنزفة، وأن نسبة الأطباء الأجانب في الدول الصناعية تتراوح بين ( 40 % إلى 75 % ) ، أما في أوروبا الغربية واليابان فقد بلغ عدد العاملين في مؤسسات البحث العلمي، وفي مجالات أخرى، من الكفاءات الشابة والنخب المسروقة من الدول الأم في السنوات الأخيرة فقط بحدود (400000) شخص [1].

أما العراق فقد بينت الإحصاءات أن ( 7350 ) عالماً قد غادروه في مدة من 1991 حتى 1998، وتلقفتهم الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة، 67 % أساتذة، و23 % يعملون في مراكز بحثية في العراق، علماً أن 83 % منهم كان قد درسوا في جامعات أوروبية، واستمر الوضع بعد الاحتلال 2003 بهجرة العقول المبدعة والشباب بسبب الخوف أو القتل أو التغريب أو الإغراء، وتختلف أساليب الترغيب والترحيب ؛ فالعلماء العراقيون لا يمثلون ثروة وطنية فحسب بل ثروة قومية يمكن أن تدر على المؤسسات، أما الأرقام المتصاعدة منذ 2003 حتى الآن ؛ فهي كبيرة إذ أفرغت الجامعات والصروح العلمية من الأساتذة والخبراء ، ولأسباب متنوعة مما جعل الجامعة تعاني نقصا شديدا في الكثير من التخصصات والخبرات، بل على العكس أصبح بعض الذين يشك في شهاداتهم أو مستوياتهم هم في مقدمة المسيرة[2] .

**رؤى مستقبلية لمعالجة الوضع التعليمي العراقي :**

من أجل النهوض بالواقع التعليمي لابد من توفر ثلاثة أركان أساسية لبناء استراتيجية تربوية وهي : المعرفة والحرية، الحكم الصالح، وتمكين المرأة العراقية. ومن الممكن أن نطرح هنا عددا من التوصيات والمقترحات التي نراها ضرورية في طموحنا لترقية قطاعي التربية والتعليم، ومنها :

1 – لا بد من إعداد استراتيجية وطنية للتربية والتعليم في العراق، يخطط فيها لأوضاع هذين القطاعين المهمين لمدة لا تقل عن عشرين عاماً قادمة، وإبعاد المؤثرات السياسية عن هذا القطاع الحساس، الذي يتعلق بمصير الدولة ومستقبلها.

2 – الدعم المادي المفتوح للتعليم بكل مراحله، فهناك فرق واضح في معدل ما ينفق

(1) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص140– 141 .

(2) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص143؛ ينظر : – سالم محمد عبود. الأستاذ الجامعي العراقي بين فجوة اقتصاد المعرفة وماكنة استنزاف العقول، المؤتمر السنوي الرابع، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، 2008 .

على الطالب في سن التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي، وما ينفق عليه في الدول الأخرى القريبة والبعيدة، وهذا يشتمل على بناء المدارس وفق الأنظمة المعمارية الحديثة، وتوفير أفضل المناهج الدراسية، وتدريب القائمين على العملية التربوية من معلمين ومدرسين في دورات تطويرية داخل وخارج العراق .

1 – دعم مؤسسات البحث والتطوير العلمي بمختلف فروعها، وإيصال مراكز البحوث في العراق إلى مستوى نظيراتها العالمية، ويجب أن يكون لها دور مؤثر في صياغة السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات، وكل في مجال تخصصه، وتوفير أفضل الإمكانيات لها، سواء كانت المادية أو الدعم المعنوي، وصولا لتدريب منتسبيها في دورات متواصلة.

2 – تعشيق الجامعات مع المجتمع في مختلف التخصصات، لتكون الجامعة المعين الذي لا ينضب لأي نهضة مستقبلية في البلد.

3 – على وزارة التعليم العالي والبحث – وهي الراعية والمسؤولة عن الجامعات العراقية – أن تعمل في إدارتها للجامعات والتخصصات فيها وفقا لمبدأ حاجة سوق العمل، والتخلص من المخرجات الكمية، وصولاً للمخرجات النوعية.

4 – تشجيع أساتذة الجامعات والباحثين العراقيين على المشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية للتعرف على آخر التطورات في مختلف مجالات البحث العلمي، وكل حسب اختصاصه.

5 – تأكيد وسائل التدريس الحديثة، والتعرف على طرائق التدريس وتفعيلها في جميع المدارس وبمراحلها المختلفة، فضلاً عن الجامعات العراقية، وتأكيد مبدأ الفروق الفردية في التدريس .

6 – تحديث وتطوير قوانين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لتتوافق مع التطورات التي يشهدها العالم كل يوم في المجالات التربوية والتعليمة.

7 – وكذلك تشجيع وتوسيع التبادل الثقافي والتعرف على الثقافات العالمية، من خلال توفير الفرصة للطلبة والتدريسيين لزيارة الدول المتقدمة عن طريق الزمالات الدراسية والتبادل الثقافي .

8 – يمكن الإفادة من تجربة نهضة اليابان في إطار بعثاتها لألمانيا ودول أخرى،

وكذلك الصين من بداية القرن العشرين وهي تبعث بعثاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ عدد العائدين إلى الصين يزيد بطريقة كبيرة جداً، واليوم تشكل الصين قوة مستقبلية ضخمة جداً نتيجة نقل التكنولوجيا والتقدم العلمي الذي تعلمه الطلاب في الخارج [1].

9 – ومن الممكن إرسال بعثات علمية سنوية من خريجي الدراسة الإعدادية للدراسة في خارج العراق، ونقترح هنا أن يتم إرسال الطلاب المائة الأوائل على القطر للدراسة على نفقة الدولة في مختلف التخصصات وفي الدول المتقدمة علميا، كل حسب اختصاصه، وبهذا من الممكن أن نعدّ خلال بضع سنوات جيلا مميزا من العلماء الذين سيسهمون في خدمة مشاريع التنمية في البلد.

10 – إجراء البحوث التي تستهدف إيجاد حلول للمشكلات المتعلقة بالسياسيات العامة عن طريق المراكز البحثية، و حضور المؤتمرات والندوات التي توضح برامج التدريب لتنمية المجتمع المحلي.

11 – لا بد من إصدار القوانين التي تساهم في حل المشاكل التعليمية بما يكون كفيلا في خلق حالة إبداعية تعليمية فعالة في العراق.

12 – يمكن في هذا المجال أن نطرح فكرة للنقاش ، وهي أن نبدأ بأسلوب المدارس الداخلية، ولتكن مدرسة واحدة في كل محافظة يتم من خلالها استقطاب أفضل الطلبة في المحافظة في مدرسة واحدة، وتكون مدرسة داخلية، يبقى فيها الطالب طوال أيام الدراسة في الأسبوع، ليأخذ الاستراحة في أيام العطلة، وتعد لهذه المدارس أنظمة متكاملة للتعليم والتربية.

(1) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص 125.

**الخاتمة :**

منذ أكثر من ألف عام قال العالم (سيسترو) : «إن أعظم هبة يمكن أن نقدمها للمجتمع؛ هي تعليم أبنائه» [1]. ويبدو أن كلماته هذه ما زالت تعبر عن مشاعر إنسانية رفيعة ؛ فالتعليم ما زال يقدم خدمة لا يمكن قياسها بالمنافع المادية لأنها المؤهلة لتمكين الطلبة من اكتساب المعارف والمثل العليا، وتذوق معنى الحرية، والمسؤولية، فبالتعليم يمكن اكتساب مهارات التفكير الناقد، والمواطنة الصالحة، وإذا ما قيل إن مستقبل المجتمع ومصيره إنما يكونان في أيدي أولئك الذين يربون أجيالها الناشئة؛ فلن يكون ذلك القول بعيداً عن الصحة، إن لم يكن مطابقاً لها.

ومن ذلك يبدو واضحا الأهمية الكبرى التي يجب أن ينتبه إليها المفكرون والساسة في المجتمع العراقي، وهي أن أول خطوة في سبيل النهوض والإصلاح للمجتمع العراقي، لا بد أن تكون في مجال التربية والتعليم، وإخراج المجتمع العراقي من التراجع الثقافي إلى طريق التطور والازدهار الثقافي.

**المصادر :**

1 – أحمد مدكور . التعليم العالي في الوطن العربي – الطريق إلى المستقبل – ، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

2 – دليل قبول الطالب في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي 2006/2007 .

3 – سالم محمد عبود. الأستاذ الجامعي العراقي بين فجوة اقتصاد المعرفة وماكنة استنزاف العقول، المؤتمر السنوي الرابع، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، 2008 .

4 – سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، العدد 3 ، سنة 2009،

5 – ضياء عبد الله أحمد، دور الجامعة في مواجهة السلوكيات المنحرفة في المجتمع العراقي، مجلة شؤون عراقية، العدد 4، سنة 2010.

6 – عبد الإله نعمة جعفر . دراسة حول تمويل تكاليف التعليم العالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لجامعة الزرقاء الأهلية، الأردن 2000 .

7 – عبد السلام إبراهيم بغدادي، تطور التعليم العالي والحريات الأكاديمية في العراق 1908–2008، مجلة شؤون عراقية، العدد 2، سنة 2009.

(1) سعد علي زاير، المرجع السابق، ص151.

## References


.1 –Ahmed Madkour. Higher education in the Arab world – the way to the future – Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2001.

.2 –Student admission guide to Iraqi universities and institutes for the academic year 2006/2007.

.3 –Salem Mohammed Abboud. The Iraqi university professor between the knowledge economy gap and the brain draining machine, the fourth annual conference, the Center for Educational and Psychological Research, University of Baghdad, 2008.

.4 – Saad Ali Zayer, A Future Educational Vision in Iraqi Education, Iraqi Affairs Magazine, Issue 3, 2009,

.5 –Diaa Abdullah Ahmed, The Role of the University in Confronting Deviant Behaviors in Iraqi Society, Iraqi Affairs Journal, Issue 4, 2010

1- Abdullah Nima Jaafar. A study on financing the costs of higher education, a research presented to the scientific conference of Zarqa University, Jordan, 2000.

2- Abd al-Salam Ibrahim Baghdadi, The Development of Higher Education and Academic Freedoms in Iraq 1908-2008, Iraqi Affairs Magazine, Issue 2, 2009